

الخبر:

أعلنت وزارة الصحة في بلاغ لها، أنه تم اليوم الاثنين 15 أيار/مايو 2017 الإذن بفتح بحث تحقيقي في ظروف وفاة طالبة بالمدرسة الوطنية لعلوم الإعلامية بمنوبة أمس الأحد بمستشفى عزيزة عثمانة بتونس، وذلك على إثر الاجتماع الذي جمع رئيس ديوان وزيرة الصحة مرفوقا بالمديرة العامة للصحة ومدير التقفية الطبية بمجموعة من طلبة هذه المدرسة، ويذكر أن الطالبة تدعى سيرين بورماش "أصيلة" مدينة صفاقس تدرس بالمدرسة الوطنية لعلوم الإعلامية بمنوبة توفيت بسبب انخفاض ضغط الدم لديها بعد أن فقدت وعيها، وقد تم تحويلها إلى مستشفى العزيزة عثمانة حيث تم رفض استقبالها بحجة عدم توفر مكان بالعناية المركزة، مما استوجب تحويلها إلى مصحة خاصة، إلا أن هذه المصحة رفضت معالجتها قبل دفع مبلغ مالي قدر بخمسة آلاف دينار. (نسمة أون لاين)

التعليق:

كثرت في تونس حالات الوفيات بسبب الإهمال: قلة التجهيزات أو انعدامها في المؤسسات العمومية وتفاقت بشكل يفصح نظاما يدعي رعاية الشؤون ودولة تتظاهر بأداء الواجبات وتجهيز المنشآت العامة. "سيرين" طالبة إعلامية لم يستطع مستشفى عزيزة عثمانة وهو من أعرق مستشفيات العاصمة أن يستقبلها للعلاج بسبب عدم شغور غرفة العناية المركزة! لتضاف إلى هذا النظام جريمة أخرى أزهدت روحا بشرية، طالبة في ريعان الشباب ظلّت تصارع الموت أربع عشرة ساعة ثم ماتت بعد أن رفضت مصحة خاصة (وكانت خيار العائلة الوحيد) معالجتها أو استقبالها لأنّ العائلة عجزت عن دفع 5000 دينار كتسبقة.

واللجوء إلى المصحات الخاصة لم يكن خيار الأفراد للمعالجة بقدر ما كان توجهها من الدولة تدفع إليه العامة دفعاً بشكل غير مباشر استجابة لحيتان المال ممن يستثمرون في آلام الناس وصحتهم، دون التفات لأهمية النفس البشرية وقيمتها.

من المسؤول عن موت طالبة إعلامية؟

فهل ستحل لجنة التحقيق الأزمة الخانقة التي يشهدها قطاع الصحة؟ وهل سيبقى الشعب مكتوف الأيدي يرى الموت يفتك بخيرة أبنائه؟ يقول الحق عز وجل: ﴿وَقَفَّوْهُمْ إِنَّهُمْ مَسْئُولُونَ﴾.

كتبته لإذاعة المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير

التلميذة رحمة السويسي – تونس